

واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية
من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام في مدينة الدوامي
أ. شبيخة سلطان الرويس
جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز - الخرج - المملكة العربية السعودية

- الملخص:

بحث هذه الدراسة واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام بمدينة الدوامي. استخدم المنهج الوصفي وطبق على مجتمع الدراسة والذي غطى (54) مدرسة وحوالي (124) قائدة ووكيلة حيث وزع استبيان بني على محورين رئيسيين: أنواع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية ومعوقات الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمهن ضعف الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم بمدارس البنات. وغياب التخطيط الاقتصادي والمالي السليم لتنمية الموارد الذاتية. كما أوصت الدراسة بمجموعة توصيات مثل تفعيل مراكز الشراكة المجتمعية في قطاع التعليم بمدينة الدوامي، ويستفاد من الأوقاف كمصدر حيوي ومهم يمكن الاستفادة منه في تمويل التعليم.

- Abstract:

This study examined the reality of community partnership in financing educational projects according to the point of views of the leaders of general education schools in Dawadmi and their assistants. Descriptive method was applied to the population of the study, which covered 54 schools and about 124 leader and assistants. A questionnaire was distributed. It was built on two main axes: the types of community partnership in the funding of educational projects and constraints of community partnership in financing educational projects.

The study found some results for example, the weakness of community partnership in education funding in girls' schools. And the absence of economic and financial planning for the proper development of inner resources. The study also recommended a set of recommendations such as doing community partnership centers in the education sector in Dawadmi, and taken advantage of Awqaf as a vital and important result that can benefit education funding.

- مقدمة:

تشهد صناعة التعليم تطورات هامة وحراكاً لافتاً في السنوات القليلة الماضية، وباعتبار أن الفرد محور عملياتها فقد تنوعت مشروعات التعليم بشكل كبير من حيث أهدافها ومجالات تنفيذ محتواها، ويمثل التعليم احد الأعمدة الأساسية للتنمية الاقتصادية في أي دولة؛ حيث أنه أساس الثورة التكنولوجية ومكون رئيس للتنمية البشرية؛ فالعقل البشري مشروع نوعي نجحت الدول المتقدمة في استثماره والاستفادة من نتاجه الفكري في كافة الميادين لتصل إلى ما هي عليه الآن من تقدم وازدهار. وبالرغم من ذلك يظل الفرد كيان ذا قيمة إنسانية وفكرية له طموحاته واستقلالته التي لا يمكن إغفالها، كما أنه يقع على عاتق المؤسسات التعليمية مسؤولية إشباع حاجاته النفسية، الجسدية والذهنية، لتحقيق الغاية المأمولة باعتبارها منارات علمية ممهدة تشرق برؤى فريدة تعزز من نمو وتقدم المجتمعات.

والحافا لما سبق كان لظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور كبير في قلب موازين ومعايير تقويم التعليم وأدواته وعناصره حيث وفرت أجواء وبيئات جديدة من التعليم والتعلم لم تكن معهودة من قبل. وأحدثت هذه الثورة أيضا نقلة نوعية في محتوى المادة العلمية في مناهج التعليم وأساليبه التعليمية بسبب حاجات سوق العمل مما ترتب عليه متطلبات أخرى تمتل في الطلب المتزايد على التعليم النوعي. ونظرا للتكاليف الباهظة التي يتطلبها استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم والتدريب لم يعد بمقدور الدول والحكومات تحمل الإنفاق عليها من المصادر العامة للدولة فظهرت الدعوة للخصخصة. "فمفهوم خصخصة التعليم لا يزال بعيدا عن التحديد وهو يغطي مجالا واسعا من الأنشطة لبيدو أكبر وأوسع من أن يكون المقصود بالخصخصة مجرد امتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية. وقد نتج عن ذلك أن ظهر لخصخصة التعليم أشكال عديدة متنوعة، وهي أشكال روعي فيها أن تحفظ للتعليم مجانيته وتستمر الدولة في الإنفاق على التعليم ولكن بنظرة مختلفة" (المانع، 2003، ص 102).

وتعد قضية إقرار تشريعات وأنظمة لتمويل التعليم من أهم القضايا التي تواجه التعليم بسبب ارتفاع معدلات التكلفة بصورة مستمرة وتزايد أعداد الطلبة ومطالب البحوث، التحضيرات والمعامل، وأهمية إعادة هندسة النظام القومي للتعليم والبيئة التنظيمية للمؤسسات التعليمية لتشمل العناصر الأساسية في الكيان التعليمي من مناهج، معلمين، طلاب وتجهيزات. بالإضافة إلى أنها "قضية متجددة دوما بسبب التغيرات في النظام العالمي، وارتفاع تكلفة التعليم

مما يؤثر في نسبة المخصصات المرصودة له" (Griffin,1993,p3). لذلك لم يعد التمويل الحكومي كافي كمصدر للتمويل، كما أن الدول العربية شأنها شأن الدول الأخرى تواجه تحدي إيجاد استراتيجية فعالة تنمي مواردها المالية الذاتية وتقلل من الاعتماد على التمويل الحكومي للتعليم. لهذا قامت المملكة العربية السعودية بوضع "رؤية: 2030"، والتي تطمح إحدى أهدافها الاستراتيجية إلى توفير مصادر تمويلية مختلفة من خلال رفع دور شراكة القطاع الأهلي والخاص في صناعة التعليم. وذلك نتيجة اعتبارات عديدة كاضطراب الأوضاع الإقليمية وارتفاع أسعار البترول. مما دعا إلى ضرورة إشراك كافة تنظيمات المجتمع لتوفير مصادر تمويل متنوعة مستقلة عن الدعم الحكومي.

ويعتبر التعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع، حيث يرجى منها إصلاح كافة المشروعات التعليمية من أجل بناء مستقبل أفضل للأجيال الحاضرة والمستقبلية. وهذا ما أكده الشايع (1435هـ، ص47-48). حيث يرى أن الشراكة المجتمعية في التعليم خصوصا هي إحدى الأدوات التي تساعد في دفع عجلة التنمية المستدامة لأي مجتمع، من خلال إسهام المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية تطوعاً، سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل لإنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية.

وعليه فالشراكة المجتمعية هي عملية تعاونية تظهر استعداد المجتمع للإسهام الحيوي والفعال في تحسين التعليم وتطويره. وتعزز سمة التكافل في المجتمع المسلم الذي يسعى بإمكاناته البشرية والمادية لتمويل العملية التعليمية من أجل الحصول على تعليم جيد النوعية والذي يتطلب وضع آليات تمويل جديدة للمؤسسات التعليمية. وهذا التوجه يدعم أهمية الدراسة والتي تتناول واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس الثانوية في التعليم العالم بمحافظة الدوادي.

- مشكلة الدراسة:

تعتبر المنافسة الدولية على الإنتاج المعرفي الذي يتحول من خلال تجربة علمية إلى منتج مبتكر يساهم في إعلاء حضارة إنسانية معينه بمجال ما، ضريبة قومية تحتاج إلى مبالغ طائلة، وهذا يستدعي الانتباه إلى أنه قد انتهى الزمن الذي يعتمد فيه التقدم على إيديولوجية سياسية أو فيزيقية معينة، فالأمر يستوجب إدراك أن التقدم يعتمد على الاستخدام الأمثل لرأس المال الفكري؛ لذلك نشأت علاقة من نوع آخر بين التعليم والاقتصاد حيث يتجه نحو الاقتصاد

المعتمد على المهارات العليا والتي تتطلب خلق نظام تعليمي يؤسس على فكرة أن التعليم مورد اقتصادي يبني عليه ازدهار الدخل القومي في أي دولة.

ولكي يستطيع التعليم تحقيق رؤى كثير من الدول في اعتاده كمورد بشري يرفع من كفاءة سوق العمل والذي يحتاج إلى تطوير شامل في كافة عناصره ومؤسساته، وأيضاً يحتاج إلى رفع فاعلية العملية التعليمية عبر تجنيد طاقات بشرية ومادية مما سيزيد من إنفاق الدولة عليه كمشروع مستقبلي يعود عليها بمخرجات تساهم في نهوضها وازدهار اقتصادها؛ مما دعا السياسيين والاقتصاديين والمفكرين المتخصصين إلى المناداة بأهمية بناء آليات واستراتيجيات علمية وتطبيقية توفر أساليب وحلول مبتكرة لتوفير مصادر تمويل متنوعة للتعليم حتى يخفف عن كاهل الدولة بعض من المصاريف المرهقة خاصة في ظل سرعة التطور علمياً وتكنولوجياً. "وبحكم أن تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية لافتقاده إلى بدائل مختلفة تحل مشكلات تمويله برغم دعوة العديد من الدراسات، المؤتمرات والبحوث العلمية إلى تطوير أساليب تمويله مبتكرة" (سلامة، 1995، ص82)، (السيد، 2004).

وذلك "للتزايد الكبير في أعداد الطلاب وعجز كثير من بلدان العالم عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة ومن ثم ظهور الحاجة إلى دراسة علمية تساعد في الوصول إلى أحسن عائد ممكن بأقل التكاليف الممكنة، ويؤدي بالتالي إلى ترشيد هذه النفقات بالاستناد إلى الوسائل الفنية المختلفة والحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تغذي التعليم وتسد نفقاته وحاجاته" (فليه، 2003، ص13-14)، ومن الخطأ أن يعتمد التعليم على الدولة فقط في تمويله، بل يطلب الأمر العمل على زيادة مصادر التمويل له للحفاظ على استمراريته وتوازنه وذلك من خلال طرح مجموعة حلول كتنفيذ الشراكة المجتمعية مثلاً.

وتظهر مشكلة الدراسة في مدى إمكانية تفعيل الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية باعتبارها "توجهاً تنموياً يقوم على أساس التعاون، التكافؤ والتكامل للأدوار التي تقوم بها" (معاوي، 2009، ص30)؛ فقد ذكرت دراسة (العتيبي، 2004) أن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مسئول التعليم العام ومسئولي القطاع الخاص ضعيف في مجمله، كما نادت دراسة (الكبيسي، 2009) بضرورة مساهمة القطاع الخاص والأفراد في تحمل تكاليف التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة.

كما أكدت دراسة (المحرج، 1423هـ) أنه برغم ما يحققه التعاون من مزايا وفوائد كبيرة، فإن مستوى التعاون في المملكة العربية السعودية بين المدرسة والمجتمع المحلي لا يزال محدود أو في نطاقات ضيقة. ولأن التعليم العام يواجه تيارات شديدة غير مسبوقه صممت "رؤية 2030"، وفق أهداف استراتيجية تدعو إلى أهمية تفعيل الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من أجل رفع كفاءة أداء المدارس الحكومية لدفع عجلة التنمية باعتبارها هدف قومي منشود.

- أسئلة الدراسة:

ستسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة من السؤال الرئيس التالي ما واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام بمحافظة الدوادمي؟

- 1- ما أنواع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام بمحافظة الدوادمي؟
- 2- ما معوقات تمويل المشروعات التعليمية من خلال الشراكة المجتمعية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام بمحافظة الدوادمي؟

- أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على أنواع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام بمحافظة الدوادمي.
- 2- التعرف على معوقات تمويل المشروعات التعليمية من خلال الشراكة المجتمعية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام.

- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية النظرية:

- 1- قلة البحوث التي تناولت واقع الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم.
- 2- توضيح مدى استعداد مدارس التعليم العام للبنات بمحافظة الدوادمي لبناء شراكات مجتمعية فاعلة.
- 3- التوصل إلى توافق بين المدارس والشراكة المجتمعية يدعم ميزانيات المدارس ويقوي من النتائج الاجتماعية والتعليمية.

4- نشر مفهوم ثقافة الشراكة المجتمعية داخل مدارس التعليم العام للبنات بمحافظة الدوادي.

ب- الأهمية العملية:

1- توفير مصادر تمويل مبتكرة للمشروعات التعليمية من خلال الشراكة المجتمعية استجابة لرؤية المملكة 2030.

2- استرشاد إلى أحكام ومبادئ تترجم إلى واقع عملي يؤهل المدارس لعمل شراكات مجتمعية تمويلية فاعلة.

- مصطلحات الدراسة:

1- الشراكة المجتمعية:

يعرفها سليم (2005، ص36-37) بأنها: عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، بمعنى تضافر الجهود الحكومية والخاصة والأهلية في مواجهة أي مشكلة من خلال اتصال فعال يهدف إلى اتفاق من خلال التنسيق في إعداد، تنفيذ ومتابعة البرامج والمشروعات والأنشطة. وتعرفها الباحثة إجرائياً: بأنها عقد إلزامي نفعي قوامه الشفافية، التكامل والمساواة تتشارك فيه المؤسسات التعليمية، الخاصة والأهلية لأجل التخطيط لمنفعة مادية توفر موارد مالية لتمويل المشروعات التعليمية.

2- التمويل: يعرفه العتيبي بأنها لإسهامات العينية والنقدية التي تقدم لدعم مشروعات وأنشطة وبرامج وزارة التربية والتعليم من قبل المؤسسات والشركات في المملكة العربية السعودية (1425هـ، ص29).

3- تمويل المشروعات التعليمية: عرفته الباحثة إجرائياً بأنه: وظيفة إدارية تخطط للحصول على موارد مادية وعينية تدعم المشروعات التعليمية التي لها صلة بالمنهج، المعلم، الطالب والمباني المدرسية.

- الجانب النظري:

أولاً: الشراكة المجتمعية في التعليم:

1-1 مفهوم الشراكة المجتمعية:

اختلفت الأدبيات في وضع مفهوم للشراكة المجتمعية وذلك لأنها تحاول صياغتها بشكل يتناسب مع طبيعة التعليم والخروج بأفضل صورة تعكس علاقتها به في نسق متناغم ومتكامل. وبالنسبة لمفهوم الشراكة في اللغة فقد جاء في المعجم الوجيز "أشركه في أمر أدخله فيه، ويقال:

أشرك بالله جعل له شريكاً في ملكه، وشاركه كان شريكه، وتشاركاً يعني اشتراكاً، والشركة عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك" (مجمع اللغة العربية، 1994، ص341-342).

وأشار قاموس Webster إلى أن للشراكة معاني متعددة، منها ما يعبر عن وجود علاقة قانونية او شرعية بين شخصين أو أكثر ارتبطوا مع بعضهم البعض في شكل تعاقد اجتماعي وفق مبادئ في مجال الأعمال والتجارة، وفي معنى آخر أن الشراكة تتضمن العلاقات التي تشبه العلاقات القانونية والمستخدمه في التعاون بين الشركاء بشكل يتحدد فيه الحقوق والمسؤوليات على بعضهم البعض (Webster, 1988,p859).

بينما يرى سالم بأن الشراكة " رؤية جديدة لتوزيع الأدوار بين مؤسسات التعليم وبين أفراد المجتمع، أو بينها وبين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص" (سالم، 2008، ص85).

1-2 أهداف الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي:

إن الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي ليست هدفاً نقف عنده؛ بل هي وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها: مساعدة المدرسة لتحقيق أهدافها، وتكوين شخصيات الطلاب السوية من جميع الجوانب النفسية والعقلية والبدنية. وهناك أهداف تفصيلية للشراكة أشار إليها العجمي (2007)، من أهمها:

- 1- توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتجويد التعليم.
- 2- تحسين جودة المنتج التعليمي، بما يكفل إيجاد مواطنين صالحين لديهم وعي بواجباتهم وحقوقهم نحو مجتمعهم.
- 3- تبادل الأفكار والخبرات بين المدرسة وبين المجتمع المحلي بما يسهم في دعم الكفايات الداخلية والخارجية للتعليم، ويضمن تحقيق التطور والتنمية لكل من المدرسة والمجتمع.
- 4- تعميق روح التعاون بين الأطراف المشاركة.
- 5- تقليل السلبيات التي يعاني منها التعليم الناتجة عن إتباع أسلوب المركزية في إدارته؛ والتي يصاحبها تحول الإدارة المدرسية إلى مجرد أداة للتنفيذ.

وترى الباحثة أن مسؤولية إدارة المدرسة أكبر في وضع الخطط والإجراءات المناسبة من اجل تحقيق أهداف تربوية استراتيجية مستفيدة في ذلك من دور المجتمع المحلي بجميع فئاته في دعم مسيرة التعليم.

3-1 المعالم الرئيسية للشراكة المجتمعية في أنظمة وزارة التربية والتعليم (النوح، 1436هـ، ص 249-251):

مع التطورات التي شهدتها المملكة العربية السعودية في العقود الماضية تغيرت الأنظمة واللوائح، وبالتالي تغير دور إدارة المدرسة المتعلق بتنفيذ الشراكة مع المجتمع المحلي، فقد كان دور إدارة المدرسة محدوداً بطلب مساعدة أولياء الأمور، كما نص على ذلك نظام المدارس الأميرية عام 1357هـ في المادة رقم (130): للمدير أن يطلب مساعدة أولياء الأمور على إصلاح حال أبنائهم العلمية والأخلاقية على قدر الإمكان (وزارة التربية والتعليم، 2003، ص97)، ثم تطور دور إدارة المدرسة إلى تكوين مجلس الآباء والمعلمين، كما نص على ذلك النظام الداخلي للمدرسة الابتدائية؛ الذي صدر عام 1384هـ، وأُفرد باباً كاملاً عن علاقة المدرسة بالمجتمع، ومن أبرز ما ورد فيه: وجوب أنه يسود التعاون بين أفراد المدرسة أولاً، ثم بينهم وبين أولياء أمور الطلاب والأهالي، وتكوين مجلس الآباء والمعلمين.

ولم يتغير دور إدارة المدرسة كثيراً عندما صدرت اللائحة الداخلية لتنظيم مدارس المرحلة المتوسطة والثانوية عام 1390هـ؛ التي أشارت في المادة الثامنة والأربعين إلى تكوين مجلس للآباء، وأُفردت الفصل الثامن للتعاون بين المدرسة وبين البيت أكدت فيه على تعاون إدارة المدرسة وأولياء أمور الطلاب؛ للتفاهم فيما يخص حسن سير أولادهم وتوجيههم، وأن تسعى المدرسة لتحقيق وتقوية روابط العلاقة بين البيت والمدرسة (وزارة المعارف، 2003، ص79).

وبعد صدور القواعد التنظيمية لمدارس التعليم العام 1420هـ، تغير دور إدارة المدرسة، واتضحت محامها بشكل أكبر؛ خاصة فيما يتعلق بالشراكة مع المجتمع المحلي، فقد حددت القواعد التنظيمية كيفية تشكيل مجلس المدرسة -الذي يعد الرابط الرئيس بين المدرسة والمجتمع المحلي- وأهدافه ومهامه، فمن مهام هذا المجلس مناقشة المستوى التحصيلي للطلاب، والمشاركة في إقامة برامج النشاط المناسبة لطلاب المدرسة، ودراسة احتياجات المدرسة من الأثاث، والتجهيزات، والوسائل والمرافق، ودراسة الموضوعات التعليمية والأمور التربوية ذات الصلة بالمهام المنوطة بالمدرسة، ويشمل ذلك ما يتعلق بالمنهج والخطط الدراسية، والكتب المقررة، وبرامج النشاط، ودور المدرسة في المجتمع (وزارة التربية والتعليم، 1420 هـ).

إلا أن هذه المهام لم تقترن بصلاحيات لتفعيل دور مجلس المدرسة حتى جاءت صلاحيات مديري المدارس عام 1432هـ التي نصت صراحة على بعض الصلاحيات لمجلس المدرسة، من أبرزها: اعتماد تشكيل المجالس واللجان في المدرسة، واعتماد برامج الرحلات والزيارات الطلابية التي لا تزيد عن يوم دراسي، اعتماد تنفيذ نشاط محدد في المدرسة خارج وقت الدوام المدرسي بما لا يزيد عن ثلاثة أيام، تحديد المعلم المراد نقله، الاتفاق مع مؤسسات التدريب الأهلية المعتمدة لتنفيذ برامج تدريبية بالمدرسة، الاتفاق مع القطاع الخاص لرعاية برامج المدرسة (وزارة التربية والتعليم، 1432 هـ).

ولقناعة وزارة التربية والتعليم بأهمية الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي في تحسين وتطوير العمل المدرسي، وحتى يمكن التلاؤم مع التوجه العالمي حول ضرورة تعزيز الشراكة بين المدارس ومجتمعها المحلي؛ أصدرت الوزارة مؤخراً الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام، والذي نص صراحة على أهمية تشكيل لجنة الشراكة المجتمعية في جميع المدارس، تكون مهامها كالتالي:

- 1- توثيق العلاقة بين المدرسة والمجتمع، وإيجاد فرص التكامل والتعاون المشترك؛ لتحقيق مهام المدرسة بمختلف جوانبها.

- 2- تطوير البرامج والمشروعات المتعلقة بتعزيز التعاون والتكامل بين المدرسة والجهات الحكومية والأهلية المحلية ذات الصلة بما يعود على المجتمع والطالب بالخير في حاضرهم ومستقبلهم التعليمي والمهني.

- 3- دراسة احتياجات ومشاكل المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة، والعمل على المساهمة في حلها.
- 4- تدريب المعلمين والطلاب وأولياء الأمور على ممارسة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية.
- 5- عقد ندوات وبرامج تربوية ولقاءات ثقافية تساهم في تشجيع العمل التطوعي ضمن التعليم المعتمدة.

- 6- تشجيع العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية لخدمة المجتمع المحلي.

- 7- إعداد تقارير دورية عن برامج وأنشطة الشراكة المجتمعية التي تم تنفيذها، ورفعها إلى إدارة التربية والتعليم / مكتب التربية والتعليم. (مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، 1434هـ، ص 39).

ومن هذا المنطلق بدأت الدراسات والأبحاث العلمية في المملكة العربية السعودية تنادي بإيجاد أنظمة وقوانين واضحة تصاغ على هيئة لوائح، آليات وعمليات تساعد في نشر ثقافة

الشراكة المجتمعية بين المدارس والمحيط الخارجي. فالوعي المسئول المتبادل بين المدارس والمجتمع المحلي عامل رئيس في إنجاح فاعلية دورها.

ثانياً- تمويل التعليم العام:

2-1- مفهوم تمويل التعليم:

تعد قضية تمويل التعليم من أهم القضايا التي تواجه الدول في القطاع التعليمي؛ نظراً لتزايد الطلب الاجتماعي على الخدمات التعليمية، وارتفاع أعداد المقيدين في القطاع التعليمي، وما صاحب ذلك من تزايد الإنفاق التعليمي بشكل كبير بحيث أصبحت النسبة المقتطعة من الدخل الوطني المنصرفة على التعليم تشكل نسبة لا يستهان بها. ويقصد بتمويل التعليم بشكل عام "إنفاق مال أو استخدام جهد، وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل، ويعد إحدى الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال فيها" (العودة، 1419).

2-2- مصادر وبدائل تمويل التعليم العام:

أشار (العتيبي، 2004، ص 27-49) إلى أن مصادر الإنفاق على التعليم تتمثل فيما يلي:

- التمويل الحكومي: يحظى قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية باهتمام واسع من قبل الدولة، وهذا واضح وجلي فيما ترصده الدولة من ميزانية سنوية للتعليم، وتسعى الحكومة ممثلة في الجهات المشرفة على التعليم نحو تحقيق الالتزام في توفير الخدمات التعليمية في كافة المناطق والمحافظات والهجر وذلك من خلال تخصيص الميزانيات السنوية التي تفي بتوفير هذه الخدمات إيماناً منها بأن هذا واجب تحتمه عليها مسؤولياتها انطلاقاً من إدراكها لأهمية العنصر البشري.

- التمويل غير الحكومي: يشهد القطاع التعليمي في المملكة العربية السعودية مشاركات متنوعة للقطاع الخاص بمؤسساته المختلفة، وفيما يلي رصد لأبرز مشاركات القطاع الخاص في أنشطة التعليم العام:

- **تقديم الخدمات التعليمية:** يشارك القطاع الخاص ورجال الأعمال في إنشاء المدارس الخاصة التي توفر التعليم في مراحلها المختلفة من التعليم العام، وتشجع الدولة هذا التوجه وتدعم هذه المدارس بمعونات مختلفة مالية وعينية من كتب وإشراف فني.
- **الخصخصة:** سعت المملكة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في إدارة واستثمار الخدمات التعليمية التالية:

إنشاء المباني التعليمية وإدارتها صيانتها، طباعة الكتب التعليمية، النقل المدرسي، الإسكان الطلابي، تأجير مرافق المدارس وتشغيلها.

• **بناء المدارس:** شجعت الدولة القطاع الخاص على تمويل مشاريع الجهات المعنية بالتعليم من خلال العقود طويلة الأجل، يسمح لوزارة التربية والتعليم بالاتفاق مع القطاع الخاص على إقامة المباني المدرسية حسب الشروط والمواصفات ووفقاً لعقود تنتهي بالتمليك، ومن التجارب التي تنسب للقطاع الخاص في تمويل بناء المدارس مساهمة شركة ارامكو السعودية في بناء مدارس في المنطقة الشرقية.

• **الاستثمار في المرافق التعليمية:** ويقصد بذلك السماح للجهات التعليمية باستثمار مرافقها التعليمية بعد التنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني باستثمار جزء من الأراضي والمباني المدرسية الواقعة على الشوارع الرئيسة مثل إنشاء محلات تجارية أو وضع لوحات إعلانية وذلك وفق الإجراءات النظامية ومعايير التخطيط المتبعة، وتخصيص ريعها لتعزيز بند صيانة المباني المدرسية في ميزانيات الجهات التعليمية، ومن الأمثلة على ذلك تأجير مواقع مختلفة من أجزاء من

مباني وزارة التربية والتعليم لشركة الاتصالات السعودية لاستخدامها مواقع أبراج الجوال - **التبرعات:** وهي مبادرات ذاتية من قبل بعض المواطنين لتنفيذ بعض المشاريع التعليمية، تم وقد تنفيذ أكثر من أربع عشرة مدرسة ومجمع تعليمي ومعهد للتربية الفكرية على نفقة بعض رجال الأعمال والمواطنين، إضافة إلى تبرع بعض الأفراد ورجال الأعمال والمؤسسات بمبالغ مالية معينة.

• **رعاية أنشطة وزارة التربية والتعليم وتقديم الجوائز التشجيعية للطلاب:** تقوم المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال برعاية بعض الأنشطة التي تقيها وزارة التربية والتعليم داخل جملتها الرئيس أو في إدارات التعليم المختلفة، وتقوم الجهات الراعية من القطاع الخاص كذلك بتقديم مبالغ نقدية محددة، أو من خلال تحمل الجوائز المعدة للطلبة المتميزين أو المتفوقين في هذه الأنشطة، ومن البرامج التشجيعية للطلبة جوائز التفوق العلمي التي يراها بعض الشخصيات العامة مثل أمراء المناطق في المملكة.

• **التدريب:** شهد التدريب التربوي اهتماماً واضحاً في السنوات الماضية في وزارة التربية والتعليم حيث أنشئت الإدارة العامة للتدريب التربوي والابتعاث، إضافة إلى افتتاح مراكز التدريب للمعلمين في جميع إدارات التعليم، وقد سعت الوزارة إلى فتح قنوات للتعاون مع القطاع الخاص

في مجال التدريب التربوي يهدف الاستفادة من الإمكانيات العالية والاستفادة من البرامج التدريبية الموجودة لديهم ألا على يترتب على الوزارة أية التزامات مالية أو وظيفية.

• **النقل المدرسي التعاوني:** وهو مشروع يهدف إلى توفير النقل المدرسي للطلاب وبوسائل نقل مريحة ومن شركة متخصصة.

• **التغذية المدرسية:** حيث يتم من خلال هذا المشروع إسناد التغذية المدرسية إلى شركات متخصصة بدلا من المقاصف المدرسية التقليدية ويهدف من هذا المشروع ضمان تقديم الغذاء الصحي المناسب للطلاب وذلك من خلال الإشراف المباشر على الشركات التي تقدم هذه الخدمة.

• **الإعلان التربوي والمجلات والنشرات التربوية:** أتاحت وزارة التربية والتعليم للشركات والمؤسسات فرصة الإعلان للشركات والمؤسسات الوطنية داخل المدارس أو في المناسبات التربوية المختلفة، إضافة إلى إمكانية طباعة النشرات التربوية المختلفة التي تصدرها الوزارة.

• **الصندوق المدرسي:** أحد البرامج التي تم إقرارها بهدف تعزيز الموارد الذاتية للمدارس من أجل توفير مصادر مالية قريبة من الإدارة المدرسية للصرف على متطلباتها، ويتم تحصيل موارد الصندوق من المخصصات المالية من قبل الإدارة التعليمية، ومن مشاركة أولياء الأمور والقطاع الخاص، إضافة إلى عائدات المشروعات الاستثمارية مثل تأجير المواقع أو الإعلانات.

• **إدخال تقنية الحاسب الآلي والمعلومات:** سعت وزارة التربية والتعليم إلى تجهيز العديد من المدارس بالأجهزة والمعدات والبنية الأساسية اللازمة للحاسب الآلي وذلك إما من خلال الاعتمادات المالية المباشرة لهذه التقنية في الميزانيات السنوية للتعليم أو من خلال بعض المبادرات التي اعتمدها الوزارة لإدخال تقنية الحاسب الآلي دون أن تتحمل ميزانية التعليم أية أعباء مالية.

2-3- العوامل المؤثرة على تمويل التعليم:

يوجد العديد من العوامل المؤثرة على شكل الإنفاق التعليمي وحجمه، بعض هذه العوامل داخلية نابعة من النظام التعليمي نفسه، وبعضها نتيجة للعوامل الخارجية المحيطة به والتي تؤثر فيه، ويمكن تقسيم هذه العوامل كما يلي:

1 - عوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية:

وهي عوامل مرتبطة بالمؤسسات التعليمية والسياسات المتبعة فيها والأساليب المستخدمة وطرق تفاعل المدخلات بعضها مع بعض، مثل: تأهيل المعلمين وخبراتهم مما ينعكس على أجورهم ومرتباتهم خصوصاً إذا ارتبطت الأجور بالمؤهلات والزامية التعليم والتوسع الكمي لمواجهة التي يحملها المعلمون، والطلب الاجتماعي على التعليم. كذلك الاهتمام بجودة التعليم والتحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على اقتصاديات الحجم وضبط أعداد الطالب في الفصل مما أدى إلى الحاجة إلى زيادة أعداد المعلمين لمواجهة زيادة الفصول الناتجة عن هذه السياسات، وهذا أدى إلى زيادة النفقات التعليمية سواء في الرواتب أو البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة (عابدين، 1421).

ومن العوامل أيضاً إدخال التقنيات الحديثة والأساليب التكنولوجية في التعليم من وسائل تعليمية ومختبرات وأجهزة ومعدات حديثة من أجل زيادة تفاعل الطالب وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية، إضافة إلى التوسع الحالي في إدخال الحاسب الآلي وخدمات الانترنت. كذلك الاهتمام بتطوير البيئة التعليمية وخصوصاً البنية وزيادة الإنفاق عليها، والاهتمام بالأنشطة اللاصفية وما يتطلب ذلك من رصد ميزانيات لها تخصص لإنفاق على متطلباتها سواء كانت هذه أنشطة داخل المدارس أو خارجها مثل الرحلات الطلابية (المنيع، 1416).

ومن العوامل الداخلية التي تؤثر سلباً على الحركة التعليمية ارتفاع مستوى الهدر التعليمي المتمثل في رسوب الطلاب وإعادة الصفوف والترسب من المدرسة، والذي يشكل هدراً اقتصادياً واضحاً من حيث مكوث الطالب في المرحلة الدراسية أكثر من المقرر له وعدم إتاحة الفرصة للطلاب الجدد مما يؤدي إلى زيادة أعداد الطالب وبالتالي يؤثر على كلفة الوحدة التعليمية، بالإضافة إلى ضعف الإدارة التعليمية وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وضعف جودة توزيع هذه الموارد على عناصر العملية التعليمية وبشكل يحقق الأهداف التعليمية، والاهتمام بتطوير الكفاءات الإدارية (الخنيزي، 1416).

2- عوامل خارجية مرتبطة بالمجتمع:

وهي العوامل الخارجية المحيطة بالنظام التعليمي والتي تؤثر فيه وفي بنيته وفي مراحلها وسياساته، ومن أهمها ما يأتي:

* النمو الطبيعي للسكان في مختلف العالم وخصوصاً في الدول النامية الناتج عن زيادة المواليد وارتفاع المستوى الصحي للمجتمع من أهم العوامل المؤثرة في تزايد النفقات التعليمية (عابدين، 1421).

* التغيرات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط، ومستوى الناتج القومي للدولة وما يصاحبه من تقلبات في العملة الوطنية والأسعار والتي قد تؤدي إلى التأثير على مستوى الإنفاق الحكومي العام على الخدمات العامة ومنها لتعليم (المنيع، 1416).

ثالثاً- الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بمراجعة الأدب السابق ولم تجد دراسة علمية تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر؛ وإنما وجد عدد من الرسائل التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة. كما قسمت الدراسات على حسب محوري دراستها إلى (دراسات تناولت موضوع الشراكة المجتمعية بشكل عام ودراسات تناولت موضوع تمويل التعليم بشكل خاص) ومن هذه الدراسات ما يلي:

أ- دراسات الشراكة المجتمعية:

- دراسة عزام يوسف الشايع (1435هـ): بعنوان "الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع مع تصور مقترح".

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتنفيذ الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع. واستخدم الباحث المنهج الوصفي. كما توصلت إلى عدة نتائج منها أن أكبر درجات التعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع تتمثل فيه اهتمام الجامعات السعودية بتقديم البرامج التدريبية والاحتجاجية التي تنمي القيم الإسلامية. وإن أكبر درجات التعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع تتمثل في تزويد الجامعات السعودية القطاعين الحكومي والأهلي بحاجاتهم من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن وتطورها. ووصت بأهمية العمل على تحديد مفهوم الشراكة المجتمعية بشكل دقيق. وأهمية تفعيل الأنظمة والإجراءات الإدارية التي تسهل عملية الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع.

- دراسة شيخة محمد الجعدي (1433هـ): بعنوان "دور المدرسة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس الثانوية للبنات والمجتمع المحلي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية والآليات التي تتبعها في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي. والكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون قيام الإدارة المدرسية بدورها في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي. وتوصلت إلى أن هناك ضعف واضح في الآليات التي تتبعها الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية. كما وصت بإتاحة الصلاحيات الكافية لمديرة المدرسة لتطوير التعاون مع المجتمع المحلي.

- دراسة أجنبية دراسة هوج (Hogue, 2012): بعنوان "دراسة حالة لأطر بناء الشركات بين المدرسة والمجتمع".

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات المشاركة بين المدرسة والمجتمع المحلي لبناء علاقة ناجحة تخدم الطرفين، والتعرف على دور القائد المدرسي والهيئة المعاونة له وأعضاء المجتمع في بناء العلاقات بين المدرسة والمجتمع. توصل الباحث إلى أهمية بناء بنية تحتية للمدرسة تكون أساساً لتقوية العلاقة بين المدرسة والمجتمع. وأوصى الباحث بضرورة العمل على تقوية العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحيط عن طريق تدريب المديرين والعاملين بالمدرسة على مهارات التعامل مع المجتمع المحلي، وضرورة تشجيع مؤسسات المجتمع المحلي بالاندماج في قضايا المدرسة وتحسين مخرجات التعلم.

ب- دراسات تمويل التعليم:

- دراسة محمد بن محمد الحربي (2015): بعنوان "بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية" جامعة الملك سعود أممذجاً".

هدفت إلى التعرف على مصادر تمويل الجامعات الحكومية المملكة العربية السعودية. واقتراح بدائل لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية السعودية جامعة الملك سعود على نحو خاص. استخدم المنهج الوصفي التحليلي. وكان من نتائجها أن مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية هي متشابهة بشكل عام. وتوصلت إلى أهمية منح الجامعة صلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها بصورة مباشرة دون الارتباط بالإجراءات الرسمية المعقدة.

- دراسة فهد بن عباس العتيبي (2004)، بعنوان "إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. استخدم الباحث المنهج الوصفي الوصفي. وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص ضعيف في مجمله. ومن مقترحاتها تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في قطاع التعليم.

- دراسة كلارك (Clark, 2002)، بعنوان "نموذج المدارس الثانوية العامة للحصول على تمويل من القطاع الخاص".

هدفت إلى الوقوف على أهم الأسباب التي تسهم في دفع القطاع الخاص في اتجاه التبرع للمدارس العامة في أمريكا. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها إعداد دليل يقدم نموذج للمدارس الثانوية للبحث عن دعم منظمات القطاع الخاص. كما قدمت توصيات كأن يكون للمدارس مهمة واضحة وخطة مدرسية طويلة الأمد.

- التعليق على الدراسات السابقة

- الخصائص العامة للدراسات السابقة:

- من حيث الأهداف: تفاوتت أهداف الدراسات السابقة العامة ما بين تقديم تصور مقترح للشركة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع كما في دراسة عزام يوسف الشائع (1435هـ)، وتحديد دور المؤسسات التعليمية في تفعيل المشاركة، كما في دراسة شبيخة محمد الجعدي (1433هـ)، ومتطلبات تفعيل ذلك الدور كما في دراسة هوج (Hogue,2012).

وفي مجال تمويل التعليم، تباينت أهداف الدراسات ما بين تقديم بدائل لتمويل التعليم، كما في دراسة محمد الحربي (2015)، ودور القطاع الخاص في التمويل، كما في دراسة فهد عباس العتيبي (2004)، وإعداد دليل لمؤسسات التعليم لمساعدتها على البحث عن بدائل التمويل المشروعات التعليمية.

- من حيث المناهج المستخدمة: استخدمت الدراسات المنهج الوصفي التحليلي بالمشح الاجتماعي على عينة الدراسة، مثل دراسة عزام يوسف الشائع (1435هـ)، ودراسة محمد

الحرابي (2015)، عدا دراسة هوج (Hogue,2012)، والتي استخدمت منهج الدراسات المستقبلية الاستشرافية.

- من حيث النتائج:

- في مجال الشراكة المجتمعية: كانت أهم النتائج ما يلي:

- 1- من أهم مظاهر المشاركة المجتمعية بين التعليم ومؤسسات المجتمع تقديم الدورات التدريبية وتزويد المؤسسات بالكفاءات البشرية المتدربة: عزام يوسف الشايح (1435هـ).
- 2- هناك ضعف في المشاركة المجتمعية بين التعليم ومؤسسات المجتمع: شيخة محمد الجعيدي (1433هـ).
- 3- وضع أداة علمية وأطر تساعد في تفعيل المشاركة المجتمعية بين التعليم ومؤسسات المجتمع: (Hogue,2012).

- في مجال تمويل التعليم كانت أهم النتائج ما يلي:

- 1- مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية تقليدية وغير مبتكرة: محمد بن محمد الحرابي (2015).
- 2- إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم السعودي ضعيف: فهد بن عباس العتيبي (2004).
- 3- نموذج لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم: (Clark,2002)
- جوانب استفادة الباحثة من الدراسات السابقة: ويمكن حصر ما استفادته الباحثة من الدراسات السابقة فيما يلي:

- ساعدت في تكوين تصور عام حول موضوع البحث وهو واقع ومعوقات الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية في مدارس التعليم العام.
- ساعدت في التعرف على الخصائص المنهجية والطرق اللازمة لدراسة هذا الموضوع.
- ساعدت في تحديد وصياغة مشكلة البحث.
- تحديد منهج الدراسة المناسب.
- كما استفادت الباحثة مما تضمنته الدراسات من معلومات وخلفيات نظرية ساعدت في بناء الاستبانة.

- إجراءات الدراسة:- حدود الدراسة:

أ- حدود موضوعية: ستقتصر الدراسة على التعرف على واقع ومعوقات الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس بالتعليم العام. كما ستقدم تصور مقترح للاستفادة من الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية.

ب- حدود مكانية: سيحدد نطاق الدراسة في جميع مدارس البنات بالتعليم العام في محافظة الدوادي.

ج- حدود زمانية: ستطبق أدوات الدراسة خلال الفصل الثاني للعام الدراسي 1439/1438هـ.

د- حدود بشرية: ستطبق الدراسة على جميع قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام بمحافظة الدوادي.

- منهج الدراسة: طبيعة الدراسة تحتم على الباحثة استخدام المنهج الوصفي، الذي يستهدف وصف الظاهرة سواء في صورة كمية أو نوعية.

- مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام في مدينة الدوادي وعدد المدارس (54).

- عينة الدراسة: جميع قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام بمحافظة الدوادي والبالغ عددهم حوالي (124).

- أداة الدراسة: استخدمت أداة الاستبيان للتعرف على أنواع ومعوقات الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام.

- المعالجة الإحصائية:

1- استخدم معادلة كرونباخ- الفالقياس معامل الثبات حيث نالت عبارات المحور الأول أنواع الشراكة المجتمعية وعددهن (11) درجة (975). وهي نتيجة جيدة. كما حصلت عبارات المحور الثاني معوقات الشراكة المجتمعية وعددهن (6) على درجة (655). مما يعني أن هناك اتساق وثبات عاليين.

2- حكمت الأداة من مجموعة محكمين والذين رأوا أن كل فقرة تنتمي للمجال الذي تمثله في الاستبيان، وكذلك وضوح صياغتها اللغوية.

- 3- استخدم مقياس ليكرت الثلاثي، المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، وترتيب كل عبارة لكل مجال من مجالات الاستبيان بناء على حصولها على أعلى متوسط والتي عولجت باستخدام برنامج الحزم الإحصائية spss.
- عرض نتائج الدراسة، تحليلها ومناقشتها:
- إجابة السؤال الأول: ما أنواع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام بمحافظة الدوادي؟

م	عبارة	متوسط حسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	المساهمة في صيانة المرافق المدرسية	1.95	.99	1
2	توفير دورات تدريبية	1.91	.92	11
3	تزويد المكتبة المدرسية بكتب ومجلات علمية	1.86	.83	10
4	تزويد المدرسة بأثاث مدرسي	1.86	.94	9
5	المساهمة في تكريم المعلمات المتميزات	1.86	.99	8
6	المساهمة في تكريم الطالبات المتفوقات	1.86	.99	7
7	تزويد المعامل بأدوات وأجهزة	1.86	.83	6
8	إمداد المدرسة بلوازم مدرسية كالسيورات وآلات التصوير	1.81	.95	2
9	مساهمات مالية	1.77	.92	4
10	تزويد المدرسة بأجهزة إلكترونية	1.77	.81	3
11	تزويد المدرسة بوجبات صحية	1.77	.86	5

يتضح من جدول (1) أن الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية متوسطة الدرجة حيث نالت عبارة المساهمة في صيانة المرافق المدرسية أعلى متوسط حسابي بمقدار (1.95) وانحراف معياري قدره (.99). ومع هذا فإن جميع عبارات الاستبيان والتي استقتها الباحثة من دراسة (الحمدان والأنصاري، 2005) نالت درجة متوسطة بتفاوت بسيط اقلهن عبارة تزويد المدرسة بوجبات صحية والتي حصلت على متوسط حسابي قدره (1.77) وانحراف معياري (.86). ومن هنا يتبين أن أنواع الشراكة المجتمعية المقدمة لتمويل المشروعات التعليمية في مدارس التعليم العام (بنات) بمدينة الدوادي كانت مختلفة ولكنها لم تصل إلى

المستوى المأمول من أجل تحسين البيئة التعليمية. مما يدل على أن واقع الشراكة بين المجتمع المحلي ومدارس التعليم العام تميل إلى أن تكون ضعيفة حتى وإن نالت متوسط حسابي متوسط نوعاً ما. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (السلطان، 2008) والتي توصلت إلى أن مستوى التعاون الحالي بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي وأفراده بمدينة الرياض ضعيف. وأيضاً اتفقت مع دراسة (العتيبي، 2004) والتي توصلت إلى نتيجة مفادها أن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص ضعيف في مجمله.

- **إجابة السؤال الثاني:** ما معوقات تمويل المشروعات التعليمية من خلال الشراكة المجتمعية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام بمحافظة الدوادي؟

م	عبارة	متوسط حسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	غياب التخطيط الاقتصادي والمالي السليم لتنمية الموارد الذاتية	2.36	.95	7
2	عدم توفر آليات واضحة للاستفادة من مؤسسات المجتمع مادياً	2.32	.94	3
3	ضعف الوعي لدى أولياء الأمور القادرين مادياً	2.27	.98	2
4	ضعف مساهمة إدارة التعليم في تفعيل دور المجتمع للمشاركة في تمويل المدارس	2.23	.97	6
5	محدودية صلاحيات قائدة المدرسة في الحصول على التمويل اللازم من الشراكة المجتمعية	2.18	.79	1
6	قلة الأنشطة التفاعلية التي تعمق الصلة بين المدرسة والمجتمع بمختلف فئاته	2.09	.97	8
7	خوف قائدة المدرسة من التعرض للمساءلة في حالة حصلت عليها بجهود ذاتية	2.09	.97	4
8	افتقار مبنى المدرسة للمساحات التي يمكن استثمارها	2.05	.99	5

يتضح من جدول (2) أن غياب التخطيط الاقتصادي والمالي السليم لتنمية الموارد الذاتية لمدارس التعليم العام بنات بمدينة الدوادي أهم معوق إذ نال أعلى متوسط حسابي بمقدار (2.32) وانحراف معياري (.95). أما باقي عبارات المحور الثاني معوقات الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية حصلن على درجة موافقة متوسطة مما يدل على تعدد وتنوع المعوقات

التي يمكن أن تحد من فاعلية الشراكة المجتمعية. وقد اتفقت نتائجها مع ما توصلت إليه دراسة (نوح، 1436هـ) أن المعوقات التي تواجه إدارة المدرسة لتفعيل الشراكة مع المجتمع المحلي كانت بدرجة عالية. كما اتفقت مع نتائج دراسة (الجريوي، 2015) والتي استقت الباحثة عبارات الاستبيان من دراستها وطبقتها على مجتمعها. وأيضاً اتفقت مع نتائج دراسة (الجميدي، 2014) والتي توصلت إلى نتيجة ارتفاع درجة المعوقات التي تحول دون قيام مديرة المدرسة بدورها في تفعيل الشراكة المجتمعية وبين الثانوية والمجتمع المحلي.

- نتائج البحث وتوصياته:

أ- نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى أن واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بمدارس التعليم العام (بنات) بمدينة الدوادمي محدودة بدرجة كبيرة رغم وجود بعض الطرق التقليدية لتفعيل التعاون بين المدرسة والمجتمع. ورغم شعور أفراد العينة بأهمية دور الشراكة في تحسين بيئة المدرسة إلا أنه لا توجد محاولات جادة على مستوى الفئات المعنية من قائدات مدارس، وكيلات، وأولياء أمور، قطاعات خاصة ومشتركة؛ وأيضاً لم ينعكس بشكل واضح على تطوير العلاقة. وستتطرق الباحثة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

- 1- إن من أقل أنواع الشراكة المجتمعية التي حصلت على درجة مشاركة ضعيفة هي تزويد المدرسة بوجبات صحية، تزويدها بأجهزة الكترونية ودعم المدرسة مالياً.
- 2- غياب التخطيط الاقتصادي والمالي السليم لتنمية الموارد الذاتية.
- 3- عدم توفر آليات واضحة للاستفادة من مؤسسات المجتمع مادياً.
- 4- ضعف الوعي لدى وأولياء الأمور القادرين مادياً.

ب- توصيات الدراسة:

- 1- ضرورة تفعيل مراكز الشراكة المجتمعية في قطاع التعليم بمدينة الدوادمي.
- 2- ضرورة إقامة ندوات واجتماعات دورية لرفع الوعي بأهمية الشراكة بين المدارس والمجتمع المحلي.
- 3- وضع خطط تشاركية تتعاون فيها جميع الفئات المعنية من أجل تنمية الدخل المادي للمدارس.
- 4- تفعيل دور الأوقاف باعتباره من أهم مصادر التمويل التي يمكن للمدارس أن تستفيد منها بشكل مثالي.

- قائمة المراجع:

- 1- الجعيدى، شيخة محمد، (1433هـ): دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس الثانوية للبنات والمجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 2- الحربي، محمد أحمد، (2015): بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية "جامعة الملك سعود أمودجا"، مجلة كلية التربية بنها: 1 (103) 141-172.
- 3- الحمدان، جاسم والأنصاري أمل، (2005): المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية للمدارس الثانوية بدولة الكويت. بحث منشور، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد (120).
- 4- الخنيزي، محمد مهدي، (1416هـ): تجربة المملكة العربية السعودية حول النفقات على التعليم. وثيقة في مكتب التربية لدول الخليج العربي.
- 5- السيد، سيد البحيري، (2004): تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة. دراسة دكتوراه غير منشورة. جامعة الأزهر، مصر.
- 6- الشايع، عزام يوسف الدخيل، (1435هـ): الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- 7- العتيبي، فهد بن عباس، (2004): إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- 8- العتيبي، فهد عباس، (2005): إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود: الرياض.
- 9- العجمي، محمد حسنين، (2000): الإدارة المدرسية. القاهرة: دار الفكر العربي.
- 10- العجمي، محمد حسين، (2007): المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية. القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- 11- العودة، إبراهيم سليمان، (1419هـ): دراسة استطلاعية لأهم بدائل تنمية الموارد غير الحكومية للجامعات السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود، قسم التربية.

- 12- الكبيسي، سعد محمد، (2009): حجم مساهمة القطاعين الخاص والمشارك في تمويل التعليم والتمويل الذاتي، وقائع اللقاء الرابع بين ممثلي الجامعات ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية، الكويت: غرفة تجارة وصناعة الكويت ومكتب التربية العربي لدول الخليج. المجلد (1).
- 13- المانع، عزيزة، (2003): هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق: (19) 2.
- 14- المحرج، عبدالكريم، (2000): دور إدارة المدرسة الثانوية في تنمية العلاقات مع المجتمع المحلي. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 15- المنيع، محمد عبد الله، (1416هـ): خطة تحديد استراتيجيات تنمية الاستفادة من الموارد المالية المتاحة للتعليم في الدول الخليجية، ورقة عمل مقدمة في لقاء المختصين لتنمية الاستفادة من الموارد المالية المتاحة للتعليم، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
- 16- النوح، عبدالعزيز، (1436هـ): دور إدارة المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي "دراسة ميدانية"، بحث منشور. مجلة العلوم التربوية: العدد (3)، ص 245-311.
- 17- سالم، رائدة خليل، (2008م): المدرسة والمجتمع، القاهرة: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- 18- سلامة، عبد العظيم حسين، (1995): إدارة المدرسة الثانوية الفنية في ترشيد الإنفاق التعليمي في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، بنها.
- 19- سليم، محمد الأصمعي محروس، (2005): الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- 20- عابدين، محمود عباس، (1412هـ): علم اقتصاديات التعليم الحديث، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- 21- فليه، فاروق عبدو، (2003): اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 22- مجمع اللغة العربية (1994): المعجم الوجيز، مصر: طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم.

- 23- معاوي، وفاء، (2009): الحكم المحلي كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، الجزائر.
- 24- وزارة التربية والتعليم. قرار معالي الوزير رقم 3446/7/13 بتاريخ 17/1/1420هـ.
- 25- وزارة التربية والتعليم، (1432هـ): الإدارة العامة للإشراف التربوي، الإدارة المدرسية. صلاحيات مديري ومديرات المدارس، الرياض.
- 26- وزارة المعارف، (2003): موسوعة تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية في مائة عام. مجلد (3). ط.2.
- 27- Clark, Kathleen, (2002): Public Secondary School Model to Access Private Sector Funding, Dissertation presented to Pepperdine University.
- 28- Griffin, Peter, (1993): Rates of Return to Education, Economic of Education Review, U.S.A. Vo112.
- 29- Hogue, Myrna Lee, (2012): A Case Study of Perspectives on Building School and Community Partnerships. Graduate Theses and Dissertations. University of South Florida.